المقاولاتية النسوية في الجزائر
واقع الإنشاء وتحديات مناخ الأعمال

Women's Entrepreneurship in Algeria
The creation reality and business climate challenges

منيرة سلامي
مخبر أداء المؤسسات و الاقتصاديات في ظل العولمة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

يوسف قريشي
مخبر أداء المؤسسات و الاقتصاديات في ظل العولمة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

ملخص:

مما لاشك فيه أن النمو الاقتصادي المستدام أصبح يرتبط تلقائيا بموضوع إدماج المرأة التي تمثل نصف المجتمع ؛ خاصة دورها في الجانب المقاولاتي الذي أثبتت الدراسات والتقارير أهميته في دعم الاقتصاد الوطني، لذا سنحاول من خلال هذا المقال مناقشة مدى تهيئة بيئة الاستثمار بالجزائر وتشجيعه للنشاط المقاولاتي النسوي، وللإجابة على ذلك حاولنا إعطاء إطار شامل ومختصر حول المقاولة النسوية، ودراسة مدى تهيئة الظروف وتعبئة السياسات للمساعدة على ديمومتها، وثم حاولنا تقديم قراءة تحليلية لنتائج عمل تلك الآليات وفقا لما بينته آخر الإحصائيات المتعلقة بنشاط المرأة المقاولاتي في الجزائر، وأخيرا قمنا برصد النظرة الدولية لترتيب الجزائر فيما يخص تحسينها لبيئة الأعمال وجذب الاستثمارات وأثر ذلك على النشاط المقاولاتي النسوي.

الكلمات المفتاح: المقاولة النسوية، مناخ الأعمال، آليات الدعم، إمرأة مقاولة، آليات الإنشاء والدعم.

Abstract :

Since women represents half of the society, sustainable economic growth is highly linked to women integration. Mainly through their contribution in the entrepreneurial field. The studies and reports have shown the importance of this field in the national economy. We will try through this article to discuss the Algerian investment environment; and whether this climate encourages women's entrepreneurial activity. We will try to give a comprehensive and concise review of women's entrepreneurship, and to examine the current conditions and policies. Then we will provide an analytical review of the results based on the latest statistics on women's entrepreneurial activity in Algeria. Finally, we present the international perception of Algerian ranking concerning the business climate improvement and investment attraction; and their impact on women's entrepreneurial activity.

Keywords: women's entrepreneurship, business climate, support mechanisms, woman entrepreneur, Creation and support mechanisms.

مدخل:

تسعى معظم الاقتصاديات في الوقت الراهن، للاهتمام بالمقاولاتية لما لها من آثار إيجابية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لذا تحاول الدول في كل مرحلة اتخاذ جملة من الإجراءات قصد تحسين مناخ الأعمال، وحث المزيد من الشباب للولوج لهذا المجال، كما بات معروفا أنه من غير الممكن التحدث عن نمو اقتصادي مستدام، دون إدماج المرأة التي تمثل نصف المجتمع ؛ خاصة دورها في الجانب المقاولاتي، حيث أثبتت الدراسات في بعض البلدان أن هناك ارتباط قوي بين مستوى النشاط المقاولاتي النسوي والنمو، حيث أضحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه ومدى وجودها من عدمه هو الذي يفرق بين نمو مختلف الاقتصاديات، كل هذا من شأنه حث جميع الجهات المعنية على الاهتمام بالظاهرة، والسعي للبحث عن الطرق التي تساعدهم على استغلالها وكيفية الاستفادة منها.

وفي الجزائر تساهم المرأة في النمو الاقتصادي على عدة أصعدة ومجالات، وهذا ما يؤكده ارتفاع مؤشر مشاركة المرأة IPF ، لكن يبقى دورها في المجال المقاولاتي ضئيل نسبيا إذا ما قارناه بالدول الأخرى، حسب ما أظهرته آخر الإحصائيات الصادرة عن المرصد العالمي للمقاولاتية GEM 2013.

والإشكالية التي نود مناقشتها من خلال مقالنا هذا تتمحور حول ما يلي: " هل مناخ الاستثمار في الجزائر مشجع على بروز المقاولين، وهل السياسات المنتهجة الراهنة داعمة لنمو مقاولاتي نسوي في الجزائر؟.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية، قسمنا مداخلتنا ضمن أربعة محاور:

- المحور الأول: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة النسوية وأهم مميزاتها ؛
- المحور الثاني: الجهود المبذولة والآليات الموضوعة لترقية المقاولة النسوية في الجزائر ؛
- المحور الثالث: عرض لنتائج مختلف آليات الدعم وأثرها على نمو النشاط المقاولاتي النسوي؛
- المحور الرابع: الترتيب العالمي للجزائر من حيث سهولة ممارسة الأعمال: قراءة في نتائج التقارير الدولية.

هذا ما سنحاول دراسته من خلال مداخلتنا التي نسعى من خلالها لإعطاء إطار شامل حول المقاولة النسوية كما سنلقي نظرة على نشاط النساء المقاولات في الجزائر ودراسة مدى تهيئة الظروف وتعبئة السياسات للمساعدة على ديمومتها، ومن ثم قراءة في نتائج عمل تلك الآليات من خلال رصد لآخر الإحصائيات المتعلقة بنشاط المرأة المقاولاتي في الجزائر، وأخيرا سنتناول النظرة الدولية لترتيب الجزائر فيما يخص تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات وأثر ذلك على النشاط المقاولاتي النسوي.

I. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة النسوية وأهم مميزاتها:

أصبحت المقاولة مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث[1]. ونظرا لأهميتها المتزايدة، أصبحت كل من الحكومات والباحثين الجامعيين والمجتمع بشكل عام، يهتمون أكثر بتطور المقاولين ومؤسساتهم، وبقدرتهم على البقاء والنمو. ويمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد نظرا لما يوفره هؤلاء المقاولون والمؤسسات الجديدة (غالبا PME) من مناصب شغل، ودعمهم للتنمية المستدامة، وتعتبر المقاولة النسوية أحد أوجه النمو الاقتصادي المعاصر، وذلك نظرا لدورها المتنامي ولما لها من أهمية على مختلف المستويات، وقصد إبراز ذلك أردنا أولا توضيح مفهوم المرأة المقاولة وأهم مميزاتها، والعوامل المحددة لنموها ومن ثم إبراز أهميتها على مختلف المستويات.

1.I. ماهية المرأة المقاولة: المقاولاتية وباعتبارها مجال للبحث، فإنها تضم عدة مقاربات حاولت إعطاء نظرة شمولية للمفهوم، نذكر منها المقاربة الوصفية، المقاربة السلوكية والمقاربة المرحلية، ومن أجل توضيح ماهية المرأة المقاولة وأهم مميزاتها، اخترنا أشملها وأكثرها تداولا كما يلي:

1.1.I. تعريف المرأة المقاولة : لا يوجد تعريف خاص بالمرأة المقاولة يختلف عن الرجل، لكن يمكننا تعريفها بأنها:

- كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، فتصبح مسؤولة عليها ماليا، إداريا، واجتماعيا ،كما تساهم في تسييرها الجاري(...) كما أنها شخص يتحمل المخاطر المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة، وتديرها بطريقة إبداعية وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة".[2]
- كما عرفت أيضا بأنها تلك المرأة التي تمتلك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي تملك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة ، واثقة من قدراتها وإمكانيتها ،هدفها النجاح و التفوق.[3] حيث أعطى هذا التعريف الأولوية للخصائص والسمات الشخصية والمؤسسية التي تمتاز بها المرأة المقاولة بغية تحقيق ما تصبو إليه مستقبلا.

فمن خلال التعاريف المختلفة نجد أن المقاول هو كل شخص سواء كان ذكر أو أنثى ينشىء و يمتلك مؤسسة لحسابه الخاص وتتوفر فيه مجموعة من الخصائص والسمات التي تساعده على نجاح وتطور مشروعه.

I.1.2. مميزات المقاولة النسوية: اهتمت العديد من الأبحاث بمميزات المقاولة النسوية، وهذا من خلال التمييز بين ثلاث عناصر[4]، هي صفات المرأة المقاولة، خصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء، وطريقة دخولهم في الأعمال. والنتائج تختلف وتبرز حسب نوع التكوين المزاول، نسبة المشاركة في الشبكات، والتمويل.

فيما يخص صفات المرأة المقاولة، فمعظم الدراسات أجمعت على أنها:

- أصغر سنا بالمقارنة مع الرجال؛
- غالبا ما تلتحق بمجال المقاولة بعد قضائها لفترة من البطالة (تربية أطفالها، ...الخ)، أو نتيجة مشاكل واجهتها داخل المؤسسات التي كانت تعمل بها (مشكلة السقف الزجاجي، الصراعات،...الخ).
- هن أقل كفاءة من الرجال، ويملكن خبرة مهنية أقل في تسيير المؤسسات أو في قطاع النشاط الذي تعمل به.
- أقل كفاءة على المستوى المالي، التسييري أو المقاولاتي.

أما بالنسبة لخصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء، فهي عادة تتميز بما يلي:

- المؤسسات أقل سنا وحجما بالمقارنة مع تلك التي يمتلكها الرجال، سواء في حجم الممتلكات، المبيعات أو العمال.
- يتمركز نشاطهن حول قطاعات النشاط النسوية ذات النمو المنخفض، مثل التجارة بالتجزئة والخدمات، وقليلا ما يوجد نساء يمارسن نشاطهن في مجال التصنيع، النقل أو التحويل.
- النساء المقاولات لا يفضلن أن يكون لهن شركاء، على عكس الرجال.

أما فيما يخص النجاعة، فالنتائج تتنوع حسب تعريف النجاعة[5]، فإذا قسنا النجاعة على أساس معدل بقاء المؤسسة فوجد أن نجاعة المؤسسات المسيرة من طرف النساء أكبر من الرجال. أما إذا قيست النجاعة على أساس نجاح المؤسسة فالنتائج متناقضة، أما إذا كان المؤشر هو النمو أو المردودية فالنتائج متماثلة تقريبا، لكنها تنخفض إذا أخذنا حجم المؤسسة كمؤشر.

أما فيما يخص الطرق التسييرية المتبعة، فهي تتميز بما يلي:

- تفضل النساء الهيكل التنظيمي الأفقي ونمط تسييري مرن، وتشجع على المشاركة، تقاسم السلطة والمعلومة.
- بالإضافة للأهداف الاقتصادية، فمعظم النساء تمنح أهمية كبرى للأهداف الشخصية والاجتماعية، بمعنى توجههن أقل تجاه تنمية حجم المؤسسة، وهذا بسبب عدم المخاطرة، وتخصيص وقت أكبر للواجبات العائلية.

وفي دراسة تحليلية قام بها Greenhalgh* عن الصفات الضرورية للتفاوض الناجح، اكتشف بأن سلوك الرجال المقاولين والنساء المقاولات جد مختلف، حيث يسعى الرجال للكسب مهما كانت النتائج وهذا هو أساس المشاكل في عالم الأعمال، أما النساء فعلى العكس فيسعين من وراء التفاوض الحصول على علاقات دائمة وتعاون مربح لكلا الطرفين.[6]

وكل هذه الخصائص والمميزات لشخصية المسيرة ومؤسستها، من شأنها التأثير على المستوى التمويلي، المشاركة في الدورات التكوينية، والاستعانة بالتنظيمات الخاصة لدعم المقاولة. حيث غالبا ما تستخدم النساء مدخراتهن الخاصة عند بدء نشاطهن، أو الاستعانة بقروض تحصل عليها من محيطها. ونادرا ما تلجأ للشبكات الخاصة للدعم التي تساعد على توفير المعلومة وعرض الفرص الممكنة. وقليلا ما تتابع النساء تكوين خاص وتكميلي في مجال تسيير المؤسسات، أو الالتحاق بالتنظيمات المساعدة على المقاولة، وهذا بسبب نقص معلوماتهم حول الهياكل والمساعدات الموجودة.

I.2.العوامل المحددة للتوجه المقاولاتي للنساء: إن دخول المرأة لميدان المقاولة لا يعتمد فقط على الحصول على الموارد المالية ووسائل الإنتاج، بل يتحدد أيضا بمجموعة من العوامل الثقافية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، التي من شأنها تشجيع أو تقليص الاستعدادات المقاولاتية عند المرأة، والتي نلخصها كما يلي:[7]

- الخبرة: إن الخبرة الملائمة عنصر ضروري في جميع مراحل المسار المقاولاتي، أي منذ تحديد الفرص إلى غاية التسيير الفعلي للمؤسسة. وحسب نظرية رأس المال البشري[8]، فكلما كان هذا الأخير يتكون من أفراد ذو مستوى علمي مرتفع، كلما ساعد ذلك على تنفيذ المهام المطلوبة بشكل أفضل، فاكتشاف واستغلال الفرص يعتمد بشكل كبير على الخبرات السابقة المحصلة خلال الدراسات والحياة العملية.
- نموذج مقاول لتقليده: حيث وجدت الدراسات، أنه يوجد رابط قوي بين وجود نموذج مقاول في المحيط وبروز مقاولين جدد (Shapero et Sokol) ؛ كما وجد أن جنس المقاول –النموذج– له تأثير كبير، حيث يتأثر الأفراد في طموحاتهم واختياراتهم بأشخاص من نفس جنسهم، بمعنى المرأة تتأثر أكثر بالمرأة المقاولة، ونفس الشيء بالنسبة للرجل، كما أن صلة القرابة تؤثر بشكل أكبر.[9]
- غياب شبكات الأعمال النسوية (Réseaux): غالبا ما يكون للمرأة شبكة علاقات ضيقة ومحدودة مقارنة مع الرجل، وهذا ما يفسر تعذر انتمائها لبعض الشبكات الاجتماعية ، وحتى في حالة انتمائها لها، فتكون طبيعتها مختلفة عن تلك التي ينتمي إليها الرجال، حيث عادة ما تنتمي النساء إلى شبكات تكون مكيفة لتحقيق أهداف مرتبطة بالمهام العائلية، مما يصعب كيفية الحصول على المعلومات والوسائل الضرورية لإنشاء مؤسساتهن.
- الموارد المالية: فكما نعلم، فأي شخص يريد إنشاء مؤسسة، فيجب أن يمتلك السيولة الكافية لذلك، وقيمة أموال بدء المشروع هي التي تحدد نوع الفرص المستغلة، والتي تختلف حسب حجم الأموال المسخرة لها.
- المحفزات الشخصية:من خلال تحسين نوعية المعيشة، إثراء حياتهن الاجتماعية بمضاعفة المقابلات والاتصالات، للانشغال بفعل شيء، لإعطاء قيمة للعلم، والقدرات المكتسبة بالتكوين والخبرة، للانفتاح ، للحصول على الاستقلالية الذاتية.
- الحوافز المهنية: فهي عموما تخص الإطارات والموظفين الذين يرغبون في تغيير نشاطهم. وغالبا ما تختار النساء مجال المقاولة كمسار مهني ثاني، وهذا بعد انتهائها وإتمامها لنشاطاتها العائلية.
- الحوافز التجارية: وهنا تحفز خاصة المقاولات اللاتي يرغبن في استغلال فرص عمل، أو سوق معينة.
- العوامل الدافعة (السلبية): وهي تضم الحاجة للنقود، غياب هياكل للتكفل بالأطفال دون السن الأدنى بالنسبة للنساء، شروط عمل غير مقبولة، نشاط يحتاج لتوقيت جد مضغوط وغير مربح بالنسبة للنساء، اختلاف كبير للأجور بين النساء والرجال (عدم إمكانية الادخار)، التمييز في منح المناصب والحرمان من الترقيات، وفي بعض الدول تعتبر نسبة البطالة العالية كمحفز.

- العوامل الإيجابية: وهي التي تجذب نحو للمقاولة، وتكمن في: وجود إمكانيات سوقية، تحقيق قطاع معين لنسب كبيرة من الفوائد، أهداف اجتماعية، إمكانية التحكم في الوقت، دخل أكبر واستقلالية مالية، النمو الشخصي والرضا في العمل.
- الدوافع النفسية: وهي التي تؤثر بشكل كبير على نفسية الفرد، حيث يضيف ويقول أنه لكي يتجه الفرد نحو مسار المقاولة، فلا بد أن تتدخل في حياته إثارة نفسية قوية، أو حدوث اضطراب في محيطه، يتلقى صدمة في حياته الخاصة أو المهنية. مثال ذلك: عدم الأمن الاجتماعي، الإهمال، حرمان من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، أزمة، انقطاع أو عدم الرضا في العمل، انفصال عائلي، هجرة. ويشير الباحث في هذه النقطة، بأن مثل هذا الانشقاق النفسي، يولد شعور بالذنب، حالة من الخوف، وأخيرا حاجة ملحة وإرادة صارمة للنجاح.
- الدوافع الاجتماعية الثقافية: وهي تتولد من الدين المعتنق، العائلة، الإطار السياسي الاقتصادي، والنظام التربوي. فإذا كان رأس المال ضروري لكل نشاط مقاولاتي، فالثقافة والدين يمنحان الفرد رأس المال الروحي. والعائلة تؤثر أيضا على توجه الأفراد لإنشاء مؤسسة، خاصة إذا كان أحد الأبوين مقاول، بالإضافة لشبكة علاقات ومعارف الفرد (أصدقاء، عائلة، معارف من الدراسة أو العمل،...الخ).
- الظروف السائدة: يتطلب العمل المقاولاتي سواد نظام اقتصاد السوق، والحرية السياسية، فلا يمكننا رؤية مؤسسات حرة دون وجود حقوق تضمن حرية التبادل، حماية الأشخاص والسلع. فحرية المقاولة وحرية التعبير هما أساس المسار المقاولاتي القبلي.
- الأساس الإقليمي: فالإقليم وبالتسهيلات التي يمكن أن يقدمها، يؤثر على المسار والعمل المقاولاتي. مثال ذلك: قرب الجامعات و مصادر الكفاءات، مجتمع نشط ومتفتح للمبادرات الفردية، النمو الديمغرافي، امتلاك الشخص لموارد مالية، وجود مؤسسات رأس المال المخاطر والمنظمات المالية، الآليات المشجعة الإقليمية والمحلية، النشاطات المسبقة والملحقة المتولدة من طرف شبكات المؤسسات المتواجدة، الخصائص الإقليمية والبطالة المرتفعة، كلها عوامل مولدة لمقاولين جدد.
- العوامل السياسية: وهنا نتحدث عن دور ومجهودات الدولة، فيما يخص الترقية النسوية، والمساواة بين الجنسين (رغم أن معظم البلدان والجزائر من بينهم، قاموا بالتوقيع على اتفاقية المساواة بين الجنسين[10]Beijing). بالإضافة لرصد برامج خاصة تساعد على تشجيع الأفراد والمرأة على وجه الخصوص على الدخول في مجال المقاولة.

I.3. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولاتية النسوية: إن سر الاهتمام الحالي بالمقاولة النسوية يكمن في الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات المنشأة والمطورة من طرف النساء. فخلال السنوات الأخيرة، تم القيام بالعديد من الدراسات حول الموضوع، وفي عدة بلدان، خاصة في الجزء الأنجلو–ساكسوني، وهذا لجلب اهتمام الحكومات والأعوان الاقتصادية عند اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية، للدور المهم والمتزايد للمقاولة النسوية في الحياة، وعلى جميع المستويات باعتبارها فاعل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

حيث وجدت الدراسات السنوية[11] المنجزة من طرفGEM♣، أن معظم البلدان سجلت ارتباط قوي بين مستوى النشاط المقاولاتي والنمو، وأشارت هذه الدراسات بأن دخول المرأة في المقاولة هو جد إيجابي، ويفسر بنسبة كبيرة انحراف النمو بين مختلف البلدان. وأشار ذات التقرير بأن بعض البلدان لا تشجع النساء للولوج لمجال المقاولة وتطوير المؤسسات، وهذا تخوفا من عدم تحقيق الأهداف المقاولاتية وأهداف النمو، وهذا في الحقيقة مخالف للنتائج التي حققتها المؤسسات النسوية، وهذه النتيجة أكدتها الدراسات والتقارير[12] حيث أظهرت تأثير المقاولة النسوية على الاقتصاد الوطني لتلك البلدان.

كما قام المكتب الدولي للعمل (BIT)[13] بتقييم الأثر الاقتصادي للمقاولة النسوية في بعض البلدان الإفريقية، وذلك من خلال تقدير قدرة النساء على خلق مناصب شغل لأنفسهن ولغيرهن، ووجدت هذه الدراسة أنه بالرغم من الظروف الصعبة التي تعيشها بعض النساء، إلا أن لهن تأثير كبير على الاقتصاد وذلك من خلال خلق مناصب عمل بالموازاة مع تطور مؤسساتهم، وعادة ما كانت مناصب الشغل تلك موجهة للنساء.

فمثلا في زامبيا، بعد دراسة عينة من 118 امرأة تمتلك 144 مؤسسة (هناك بعض النساء يملكن أكثر من مؤسسة) تم استجوابهن، ووجد أن أولئك النسوة يشغلن 1013 شخص، منهم 973 عامل دائم، أي بنسبة 8.2 موظف دائم في كل مؤسسة. في تنزانيا، تم استجواب 128 امرأة مقاولة، تشغل 752 شخص أي بمعدل 8.9 عامل بكل مؤسسة.

وفي دراسة أخرى قام بها GEM[14] على 37 دولة، وجدت اختلاف كبير في نسب النشاط المقاولاتي بين النساء والرجال، ماعدا في اسبانيا وكندا. وأوضحت هذه الدراسة وجود ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي ومعدل النشاط المقاولاتي، ووجدت ارتباط ذو دلالة معنوية بقيمة 0.81 وهو بين نسبة مشاركة النساء ومعدل النشاط المقاولاتي للبلدان. وهذه النتيجة، تؤكد حقيقة إمكانية النساء المقاولات لتطوير مؤسساتهن، وأنهن يمثلن مصدر مهم للتطور الاقتصادي.

وتم التأكيد على ذلك مجددا في آخر دراسة[15] قام بها GEM حول النساء المقاولات ومقارنتهن مع نظرائهن الرجال، وذلك سنة 2012، حيث قم بدراسة مقارنة بين 67 دولة، من مستويات اقتصادية مختلفة، وذلك قصد قياس دور المرأة المقاولة في الإبداع والتوظيف وتدويل أنشطتها، وكانت النتائج جد معتبرة، حيث تم تسجيل اختلافات كبيرة بين النساء والرجال من حيث تحقيق الأهداف المبتغاة، ووجود إرادو نسوية حقيقية في تطوير مؤسساتهن وتدويل أنشطتهن للوصول إلى الأسواق العالمية.

فإذا أخدنا معيار المساهمة في الإبداع، يظهر لنا الشكل أدناه مقارنة بين النساء والرجال من حيث قيامهم بالإبداع، حيب مختلف المناطق التي صنفها التقرير: (أنظر الشكل رقم **01**).

الشكل رقم (01): مقارنة بين معدل النساء المقاولات والرجال فيما يخص تطوير المنتجات والخدمات

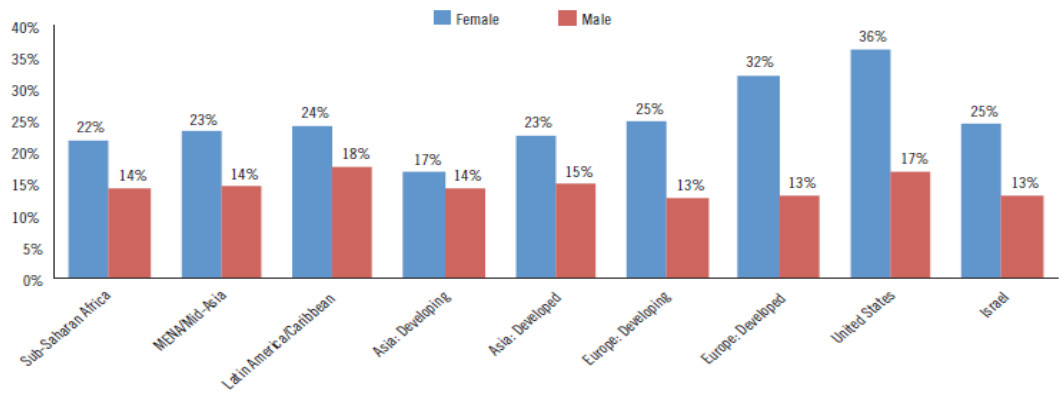

المصدر: Global entrepreneurship monitor, 2012 women's report, édition 2013; p34

وهذه النتائج المتوصل إليها تؤكد على حقيقة كون النساء المقاولات مبادرات للتطوير والتجديد، وابتكار الجديد لتحقيق الميزة التنافسية، ويختلف ذلك باختلاف المناطق، فنلاحظ أن منطقة جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى تشهد اهتمام النساء المقاولات بالابتكار والتطوير بفارق 8% مقارنة بنظيرها الرجل، في حين تصل النسبة إلى 9 % في منطقة آسيا الوسطى ودول البحر الأبيض المتوسط (MENA)، لكن الفارق لصالح المرأة المقاولة يتسع أكثر في دول أوروبا المتطورة والولايات المتحدة الأمريكية بـ 19% ؛ وهذه النتائج تؤكد على فرضية مفادها أن النساء تبحثن عن الاستدامة من خلال مشاريعهن، وليس فقط مصدر دخل مؤقت.

أما فيما يخص معدلات المؤسسات التي قامت بتدويل نشاطها، فنلاحظ عدم وجود اختلاف كبير في النسب، كما يظهر في الشكل البياني أدناه:

الشكل رقم (02):مقارنة بين معدلات تدويل النشاط حسب جنس المنشئ والمنطقة

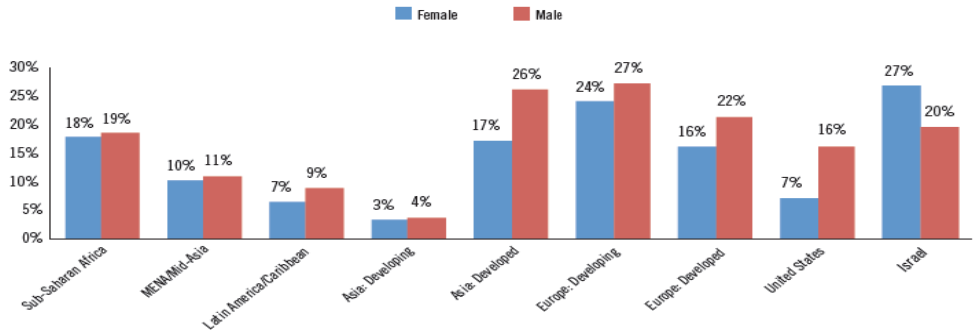

Source: GEM, 2012 Women's Report, édition 2013, p 36.

فكما يظهر جليا، لا يوجد فروقات بين النساء المقاولات والرجال من حيث تدويل النشاط رغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي بين البلدان، إلا أن ذلك لم يكن بالعامل المميز بينها، بل هناك نسب جد معتبرة من المؤسسات النسوية التي اتجهت لتدويل أنشطتها.

أما من حيث المساهمة في توفير مناصب الشغل، فنلاحظ من خلال الشكل الموالي: (أنظر الشكل رقم03)

الشكل رقم (02) مقارنة بين مساهمة المؤسسات في التوظيف حسب الجنس والمستوى الاقتصادي للمنطقة

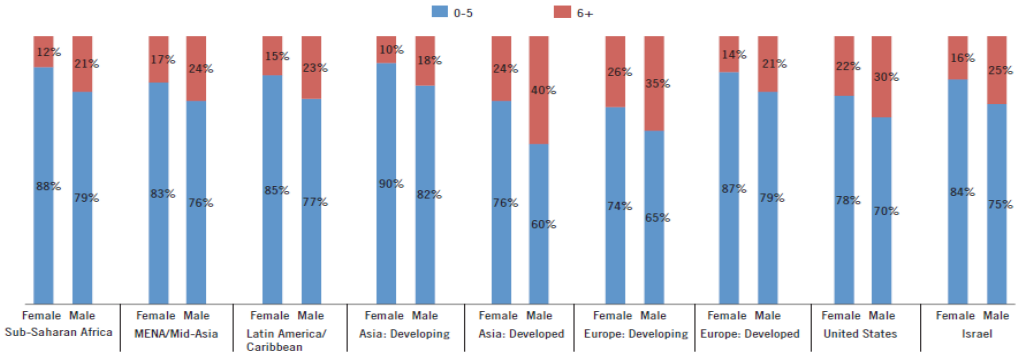

Source: GEM, 2012 Women's report, édition 2013, p 35.

فكما يبين الشكل البياني، مساهمة المؤسسات في استحداث مناصب الشغل، حيث الجزء الأزرق يعطي نسبة مساهمة المؤسسات في توفير مناصب الشغل من صفر منصب بمعنى مؤسسة ذات الشخص الوحيد إلى غاية خمسة عمال، أما الجانب الأحمر فيعطينا النسبة المئوية لمساهمة المؤسسات في توفير أكثر من ستة مناصب شغل، فكما نلاحظ من خلال المقارنات المجراة، حسب جنس المنشئ والمستوى الاقتصادي للمنطقة، فأغلب المؤسسات توفر أقل من خمسة مناصب وذلك بمعدلات تفوق 75 بالمئة، في معظم المناطق، وهذا تفسيره جد منطقي، حيث كما بات معلوما، فمعظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة تصنف من فئة المؤسسات المصغرة أو الصغيرة جدا كما يطلق عليها في بعض البلدان، حيث تشكل أكثر من 90 بالمئة في دول أمريكا الشمالية، ونفس الملاحظة بالنسبة لباقي البلدان، إلا أنه وكما نلاحظ تعرف منطقة دول آسيا ارتفاعا محسوسا من حيث تشغيل أكثر من ستة عمال بالمؤسسة ويرجع ذلك لاعتمادها الكبير على اليد العاملة في تصنيع المنتجات التي أصبحت تغزو معظم مناطق العالم كما بات معلوما للعام والخاص.

II. الجهود المبذولة والآليات الموضوعة لترقية المقاولة النسوية في الجزائر:

الجزائر كغيرها من البلدان تفطنت لأهمية إنشاء المؤسسات وترقية النسيج المؤسساتي وتسعى جاهدة لتشجيع الاستثمار فيها، وهذا ما نلمسه من خلال السياسات المنتهجة في السنوات الأخيرة، لكن التساؤل المطروح يتمحور حول نصيب المرأة المقاولة من هذه الآليات، ومدى وجود خصوصية.

II.1. أهم الآليات الداعمة للمقاولة بالجزائر: حيث قامت الجزائر بإرساء العديد من الآليات أولها تنصيب وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في بادئ الأمر التي تم إعادة هيكلتها وتحولت لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، بالإضافة لآليات أخرى من بينها:

II.1.1. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) والذي أسس [16]في 06جويلية 1994م، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها لحماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية.

II.1.2. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) : والتي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمر1996[17] وتقوم بتقديم التمويلات لحاملي المشاريع من أصحاب الشهادات.

II.1.3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 في 20 أوت 2001[18] تمكن المستثمر من التمتع بمجموعة من المزايا الجبائية وغيرها.

II.1.4. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR PME: الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي[19] رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004. ويهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

II.1.5. المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تم تأسيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي[20] رقم 80/3 المؤرخ في 2003/02/25، يعمل هذا الجهاز الاستشاري الذي يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، على الاضطلاع بجملة من المهام منها ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع؛ تشجيع و ترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.

II.1.6. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) والتي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي[21] رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي2004، تشكل هذه الوكالة[22] أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة من خلال تقديم التمويل المصغر للمشاريع، خاصة النسوية، وهي تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

II.1.7. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة AND-PME : أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي[23] رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005. من أجل تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط؛ انجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية؛ جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

II.1.8. الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF): والتي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي[24] رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007 المحدد لمهامها و قانونها الأساسي. وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع لوصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، وذلك بغرض جمع المعلومات المتعلقة بالعرض والطلب العقاري وتقديمها إلى السلطات العمومية؛ إعداد جدول أسعار العقار الاقتصادي؛ وضع بنك للمعطيات يجمع العرض الوطني حول الأصول العقارية ووضعها تحت تصرف المستثمرين.

II.2. تدابير مرافقة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : بالإضافة للآليات سالفة الذكر، قامت الجزائر أيضا باستحداث آليات مرافقة ومساندة لترقية النسيج المؤسساتي نلخصها كما يلي:

- بورصات المناولة ؛
- حاضنات الأعمال: هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[25]، وهي مكلفة بمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وتأخذ ثلاث أشكال هي:
  - الحاضنة: وهي تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات.
  - ورشة ربط وهي هيكل دعم يتكلف بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
  - نزل المؤسسات: ويتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.
- مراكز التسهيل: والتي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي[26] رقم 03 -79 المؤرخ بتاريخ 25 فيفري 2003 وذلك من أجل ضمان قيام المشاريع وتسهيل حصولهم على مختلف الخدمات المرافقة وتطوير المشروع.

إلا أن المتأمل في مختلف هذه الآليات، يجد أنها غير مخصصة فقط للمرأة، ماعدا آلية القرض المصغر المخصصة في الأصل للنساء حاملات المشاريع الحرفية (وهذا ما تؤكده نسب التمويل المخصصة للمشاريع)، كما أن هذه الآلية تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، لكن هذا لا ينفي أن للرجال نصيب من الوكالة ؛ أما باقي الآليات فهي مخصصة لتمويل المشاريع المقاولاتية مهما كان جنس حامل المشروع.

لكن ماذا عن المنظمات غير الحكومية، وهل لها دور خاص في ترقية المقاولة النسوية، هذا ما سنحاول عرضه في العنصر الموالي:

II.3. دور المنظمات غير الحكومية في ترقية المقاولة النسوية: ففي هذا الإطار، برزت العديد من المنظمات غير الحكومية المهتمة بترقية دور المرأة المقاولاتي، وذلك من خلال الجمعيات والاتحادات الجزائرية التي نصبت لدعم المقاولاتية بصفة عامة، وأخرى اهتمت خصيصا بدعم المرأة المقاولة، ونذكر أبرزها:

II.3.1. لمحة عن أهم الجمعيات والاتحادات الداعمة للمقاولاتية: ونذكر أهمها[27]: نادي المقاولين والصناعيين بالمتيجة CEIMI[28] الذي تأسس سنة 1998، وهو يهدف لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الاتحاد الوطني للمستثمرين الملاك (UNIPREST) تأسس سنة 1993 ؛ جمعية تطوير وترقية المؤسسات (ADPE) تأسست سنة 2002 ؛ جمعية النساء الجزائريات للتطوير (AFAD) تأسست سنة 1999 وتسعى لترقية دور المرأة، وحماية النساء في وضع صعب، وبالتالي هي ذات أبعاد اجتماعية ؛ منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) تأسس سنة 2001 ؛ الإتحاد العام للمقاولين الجزائريين(UGEA) والذي تأسس سنة 1989.

بالإضافة لـ:

جمعية الإطارات النسوية الجزائرية / أفكار (AFCARE) : تأسست سنة 1998، وتعمل على إعادة الاعتبار للتأطير النسوي في جميع المجالات والعمل على ترقية المرأة في الميدان المهني، أما هدف الجمعية الأساسي منذ نشأتها هو ترقية وتطوير عمل المرأة في الجزائر ومد يد العون لها من أجل الوصول بها إلى أعلى المراكز.

II.3.2. الجمعيات الداعمة للمقاولاتية النسوية: كما رأينا أعلاه، معظم الجمعيات والاتحادات غير متخصصة في دعم المقاولاتية النسوية، ما عدا جمعيتان – على حد اطلاعنا– تحاولان النشاط على المستوى الوطني[29]، وهما **SEVE** و**AME** كما سنرى ذلك:

- **جمعية السيدات الجزائريات رئيسات المؤسسات (SEVE)**[30]: تأسست هذه الجمعية[31] سنة 1993 و التي تعني المعرفة وإرادة البدء في نشاط مقاولاتي، تهدف إلى ومن أهداف ومهام الجمعية الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات نذكر ما يلي:[32]
  - تحديد وتثمين إمكانيات ومعارف النساء رئيسات المؤسسات في جميع مجالات النشاط ؛
  - دعم ومساندة مشاريع إنشاء المؤسسات النسوية، من خلال منحهم المعلومات، التوجيه والنصح ؛

- تحديد إمكانيات الرعاية، فرص المناولة، إعادة إطلاق الأعمال والاستثمارات ؛
- تنظيم دورات تكوينية حسب الطلب واحتياجات النساء المقاولات، البحث عن إمكانية تمويل النساء من طرف مانحي القروض على المستوى الوطني والخارجي ؛
- تنظيم الملتقيات حول المقاولاتية النسوية والمشاركة في مختلف التظاهرات الوطنية والدولية.[33]

– **جمعية الجزائريات المسيرات وسيدات الأعمال (AME)**[34]: أنشئت في العام 2005، هدفها[35] تشجيع عضوية سيدات الأعمال في الغرفة التجارية والمهنية والجمعيات التجارية، الأمر الذي سيؤدي إلى تشكيل شبكات جديدة بين المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والخبراء الدوليين وصاحبات المشاريع الجديدة، كما تهتم بتوفير إمكانيات جديدة لسيدات الأعمال وأصحاب المهن الصغيرة الجزائريات لربطهن بعالم الأعمال ومساعدتهن في أعمالهن التجارية المتزايدة. كما تهدف الجمعية إلى إنشاء أطر فكرية، تدريب سيدات الأعمال على استخدام أدوات جديدة للإدارة، وإنشاء شبكة لتبادل الخبرات والمعارف. إذ أن التواصل بين سيدات الأعمال وتبادل الخبرات والمعارف من شأنه أن يؤدي إلى تحسين التعاون ورفع مستوى المشاركة على الصعيد الوطني والدولي في آن واحد،كما قامت الجمعية بتنظيم العديد من اللقاءات والمؤتمرات الوطنية والدولية حول المقاولاتية النسوية[36]، بالإضافة لعقد سلسلة من الأيام التحسيسية حول المقاولاتية النسوية، التي عقدت بكل من غرداية، وهران مؤخرا، كما يزمع عقد المزيد من اللقاءات قصد توعية المرأة المقاولة، ودعم نموها وترقيتها.

وفي الأخير نود الإشارة إلى أن مثل هذه الجمعيات تعد بمثابة شبكات أعمال تساعد النساء المقاولات على الحصول على المعلومات وتبادل الخبرات والعديد من المزايا، ولكونها خاصة بالنساء، فهي تعد بذلك فرصة جذب أكبر للنساء باعتبار العديد منهن يجدن صعوبة للانضمام لشبكات الأعمال المختلطة التي ذكرناها سابقا.

III. عرض نتائج مختلف آليات الدعم وأثرها على نمو النشاط المقاولاتي النسوي: إن اهتمام الجزائر بالمقاولاتية دفع واضعي السياسات لإرساء العديد من الآليات كما رأينا ذلك، مما أدى إلى توسع في النسيج المؤسساتي النسوي كما سنوضحه فيما يلي، من خلال عرض نتائج مختلف الآليات:

III.1 . عدد المؤسسات النسوية حسب إحصائيات مركز السجل التجاري: حسب آخر الإحصائيات الصادرة عن مركز السجل التجاري الوطني[37]، وصل عدد المتعاملين الاقتصاديين الطبيعيين إلى غاية نهاية سنة 2010 ما نسبته 91,4% رجال، مقابل 8,6 % بالنسبة للنساء يتمركز معظمهن في العاصمة ووهران بما يقابل 110790 تاجرة.

أما في ما يخص النساء صاحبات المؤسسات المسجلات ضمن مركز السجل التجاري فيتوزعن عبر الولايات بنسب متفاوتة، حيث نجد أعلى نسبة مسجلة بالعاصمة بما يعادل 1516 مؤسسة، ومن ثم تأتي وهران بـ 478 مؤسسة وقسنطينة بأكثر من 300 مؤسسة، أما في ولاية ورقلة–محل ملتقانا اليوم– فنلاحظ فقط 105 مؤسسة نسوية مصرح بها لدى مركز السجل التجاري من مجموع 2732 مؤسسة في الولاية، بمعدل ولائي قدر بـ 3,84 % من إجمالي المؤسسات المنشأة في الولاية.

III.2 . عدد المؤسسات النسوية المنشأة حسب وكالة لونساج: حسب أخر إحصائيات صادرة عن الوكالة، فيما يخص عدد المشاريع الممولة حسب جنس صاحب المؤسسة، فيصل كما يظهر ذلك الشكل البياني أدناه:

الشكل رقم (04): نسبة المشاريع التي تم تمويلها عن طريق لونساج لغاية 30 جوان 2013

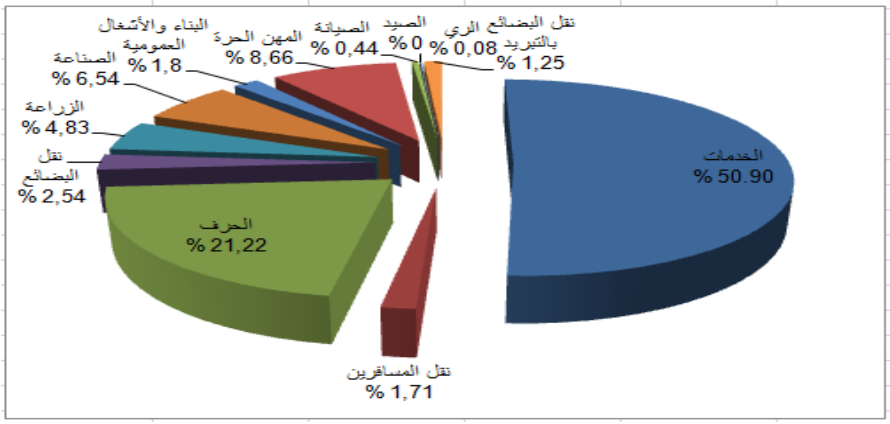

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على:Bulletin d'informations statistiques de la PME N° 23,Op-Cit, P 41

نلاحظ أن تم تمويل 27 532 مشروع لصالح المرأة من إجمالي 288 270مشروع تم تمويله عن طريق الوكالة، بنسبة تقدر بـ 10%، كما أن غالبية المشاريع تتركز في قطاع الخدمات بمجموع 013 14 مشروع من إجمالي 096 80 مشروع تم تمويله في قطاع الخدمات، وبالمقارنة مع إجمالي المشاريع النسوية الممولة عن طريق الوكالة فنجدها تقابل نسبة 50,89 % مما يؤكد تركز مختلف المشاريع النسوية الممولة من طرف الوكالة في قطاع الخدمات وهو نفس الحال بالنسبة للمشاريع الخاصة بالرجال.

ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الحرف التقليدية وهو ما يعكس وجود العديد من النساء اللواتي يتقن الحرف التقليدية وأبدين رغبتهن في توسيع نشاطهن بشكل صريح وتسويقه بصفة مباشرة ؛ ثم في المرتبة الموالية تأتي المهن الحرة وهي المتعلقة أكثر بالجامعيات اللواتي تابعن تكوين في تخصصات تتيح لهن الفرصة لتجسيدها على أرض الواقع كأعمال حرة مثال ذلك الطب والمحاماة والصيدلة..الخ، وتأتي بقية القطاعات في مراكز متأخرة تعكس قلة الاهتمام بالأنشطة أو صعوبة الوصول لها لربطها أحيانا بتخصصات رجالية أكثر، وأحيانا أخرى ترجع لأسباب شخصية أو مجتمعية.

أما إذا قرأنا الجدول من منظور آخر وهو نسبة النشاطات النسائية الممولة من إجمالي كل نشاط، نجد أن المهن الحرة تأخذ أكبر نسبة في المساواة بين النساء والرجال في امتهان مثل هذه الأعمال بنسبة 43% والسبب مفهوم ومعروف للجميع وهو نظرا لكون هذه الأعمال ترتبط بتخصصات جامعية تزجه الفرد لضرورة القيام بتلك الأعمال لتجسيد ذاتهم وتطبيق تخصصاتهم مثل الطب والمحاماة، ...الخ ؛ وتليها الحرف والخدمات بنسب أقل أما عن باقي النشاطات فهي بنسب متفاوتة تميل بشكل أكبر في كفة النشاطات الممتهنة أكثر من قبل فئة الرجال.

III.3 . عدد المؤسسات النسوية المنشأة حسب صندوق التأمين على البطالة: تبعا لإحصائيات الصندوق كما يظهر في الشكل البياني أدناه، فنلاحظ دائما أن قطاع الخدمات يأخذ أكبر نسبة من المشاريع الممولة عن طريق الصندوق بما يقابل 48,92% مشروع ممول لصالح النساء، ومن ثم بقية القطاعات، إلا أننا نلمس توجه للقطاع الصناعي بما نسبته 17,51% من إجمال المشاريع الممولة في القطاع مما يعكس اهتمام أكثر بهذا النشاط وانفتاح نحو المشاريع ذات القيمة المضافة الأكبر –هذا إذا أخذنا أن جميع المشاريع المسجلة بإسم النساء تسير من طرف النساء[38].

الشكل رقم (05): توزيع المشاريع النسوية الممولة عن طريق صندوق التأمين عن البطالة.

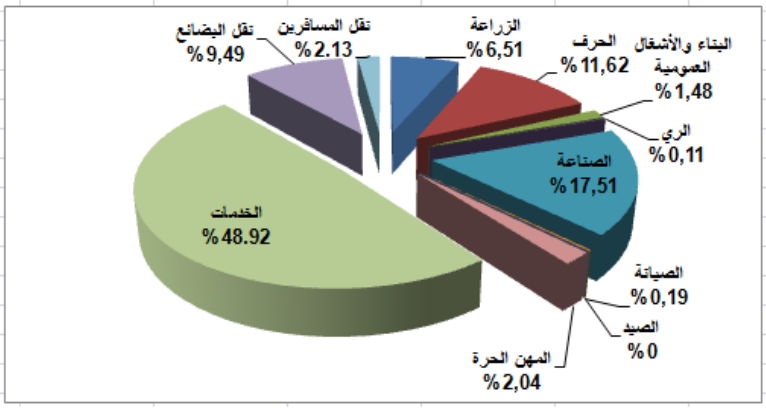

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على بيانات Bulletin des PME N°23 2013, Op-Cit, P42

III.4 . عدد المؤسسات النسوية المنشأة حسب آلية القرض المصغر ANGEM: وهنا تجدر الإشارة إلى هذه الآلية هي الأكثر جذبا لفئة النساء، وحسب آخر إحصائيات منشورة على موقع الوكالة إلى غاية ديسمبر من سنة 2013، فتشير أن غالبية المشاريع الممولة من طرف الوكالة وجهت لفئة النساء وذلك بنسبة 60,68% مقابل 39,32% للرجال، ويبلغ عدد القروض الممنوحة للنساء 306401 قرض، مقابل 198561 مشروع لصالح الرجال، كما يظهر ذلك بشكل جلي في الشكل البياني أدناه.

الشكل رقم (06):توزيع المشاريع النسوية الممولة عن طريق القرض المصغر

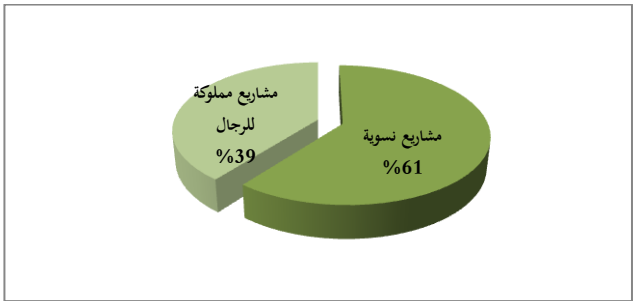

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على بيانات الموقع الرسمي لوكالة ANGEM :
، http://www.angem.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=193&Itemid=191
إحصائيات منشورة ضمن عمود الإحصائيات إلى غاية 31 ديسمبر 2013، تاريخ الإطلاع: 2014/03/13.

وتفسير هذه النتائج يرجع إلى أن هذه القروض هي في الأساس تستهوي فئة النساء أكثر، نظرا لقيمتها المالية الصغيرة، والتي لا تغطي النشاطات ذات التكنولوجيا الكثيفة التي تحتاج لأموال أكبر، بل يمكن استغلالها فقط في المشاريع التي لا تحتاج لأموال كبيرة مثل الحرف التقليدية، أو الأنشطة البسيطة.

IV. الترتيب العالمي للجزائر من حيث سهولة ممارسة الأعمال: قراءة في نتائج التقارير الدولية:

بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لدعم نمو مقاولاتي لكلا الجنسين، إلا أن الجزائر لا تزال تسجل معدلات إنشاء أقل ما يقال عنها أنها ضعيفة وبعيدة عن المتوسط العام للإنشاء، وهذا ما تقر به التقارير الدولية الصادرة عن الهيئات الدولية مثل البنك الدولي والمرصد العالمي للمقاولاتية، وكذا الوطنية التي سجلت ما نسبته 7% فقط معدل المؤسسات النسوية المنشأة على التراب الوطني، مما يؤكد أن الجزائر لا تزال تحتل مراتب متأخرة فيما يخص المقاولة النسوية، والحال نفسه بالنسبة للإنشاء من طرف الرجال، حيث بلغ المعدل الإجمالي للإنشاء حسب تقرير GEM 2013[39] ما قيمته 5% فقط، والأمر ينعكس أيضا على المقاولة النسوية، حيث بمقارنة 67 دولة،

أصدر المرصد العالمي للمقاولاتية تقرير سنة 2012، والذي خصه للمرأة المقاولة، حيث أفرزت الدراسة على أن معدل المقاولة النسوية بالجزائر لا يتجاوز عتبة 5 بالمئة، في حين يصل إلى 40% بزامبيا، كما هو موضح في الشكل البياني أدناه:

الشكل رقم (07):معدل النشاط المقاولاتي النسوي في 67 دولة

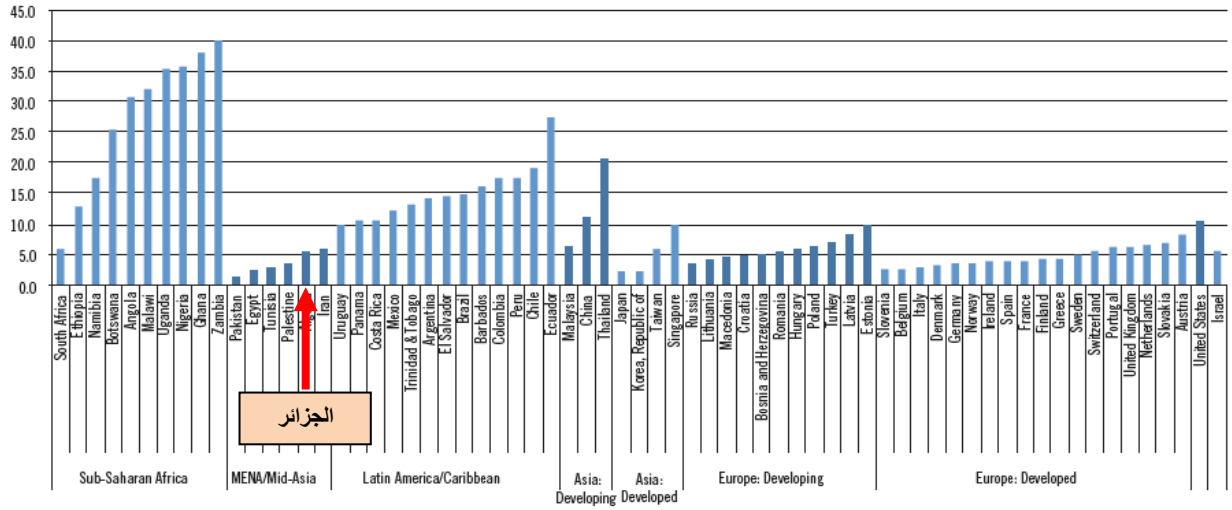

المصدر: 2012 Women's Report, P.15.

وهذه النتيجة جد معقولة حيث أن معظم اقتصاديات جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى اقتصاديات غير رأسمالية لا تعمد على المصانع الكبرى في إنتاجها، مما جعلها تنتهج نمط الإنشاء الصغير كحل معقول لتوفير المتطلبات الضرورية من المنتجات وتضمن استمرارية مناصب الشغل، ومكافحة الفقر الذي عادة ما يكون للمرأة الدور الأكبر في التصدي له وإعالة أسرها.

ومن هنا جاء التساؤل عن مدى ليونة مناخ الأعمال الجزائري ومدى تشجيعه على العمل الخاص وإنشاء المؤسسات، وللإجابة عن هذا السؤال حاولنا من خلال العنصر الفارط الإحاطة بأهم الآليات التي سخرتها الجزائر من أجل تشجيع الشباب على المقاولاتية، وأهم التحسينات التي أدرجت عليها، لكن هذا لا يحول دون تقلد الجزائر للمرتبة 17 عربيا و153 دوليا من حيث سهولة ممارسة الأعمال، حسب ما أقر به آخر تقرير للبنك الدولي Doing business 2014.

IV. 1. ترتيب الجزائر من حيث سهولة ممارسة الأعمال: قبل الخوض في ترتيب الجزائر من حيث سهولة ممارسة الأعمال، نود أولا التعريف بالتقرير والتعرف على المعايير المستعملة في الترتيب.

- ماهية تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: هو تقرير يتبع التغيرات في الأنظمة المطبقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل في أكبر مدينة تجارية في كل اقتصاد، وذلك في عشر مجالات خلال دورة حياة الشركة هي: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين ، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، تسوية حالات العسر المالي، ويقيس التقرير مدى سلامة الإجراءات التنظيمية للأعمال وكفاءتها، ومدى وجود مؤسسات قوية تضع قواعد شفافة قابلة للتنفيذ، ويتم قياس هذين العنصرين عبر:
  - مؤشرات تتعلق بقوة المؤسسات القانونية ذات الصلة بتنظيم مؤسسات الأعمال: من حيث مدى قوة الإطار القانوني والتنظيمي للحصول على الإئتمان، حماية المستثمرين، تنفيذ العقود وتسوية حالات العسر المالي.
  - مؤشرات تتعلق بمدى تعقد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها:وفعاليتها لبدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية، دفع الضرائب والتجارة عبر الحدود.[40]

– عرض لنتائج التقرير: يعالج التقرير مدى تحسن مناخ الأعمال في جملة من الدول المشاركة في الدراسة، والتي وصل عددها إلى 189 دولة حسب آخر تقرير صدر سنة 2014، حيث يظهر التقرير[41] أن أول دولة مصنفة كأحسن مناخ أعمال هي سنغافورة والتي كانت لفترة زمنية قريبة بدون بنى تحتية اقتصادية قوية، بل لجأت في سنوات الستينات إلى طلب القروض والمساعدات من دول أخرى، لكنها الآن وصلت لإرساء اقتصاد قوي، نلمس من خلاله اهتمامها الكبير بتحسين مناخ الأعمال لمقاوليها مما جعلها تترأس قائمة الترتيب، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الرابعة تليها كل من الدانمارك، ماليزيا وكوريا ؛ أما تشاد فهي تتذيل ترتيب الدول من حيث سهولة ممارسة الأعمال[42].

وإذا صنفنا المعلومات حسب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منطقة تركز الدول العربية، نجد الترتيب الموالي كما هو مبين في الشكل أدناه:

الجدول رقم (01):ترتيب الدول العربية حسب درجة سهولة ممارسة الأعمال

البلدان	مرتبة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات العسر المالي
الإمارات	23	37	5	4	4	86	98	1	4	100	101
السعودية	26	84	17	15	14	55	22	3	69	127	106
البحرين	46	99	4	52	32	130	115	7	81	122	27
عمان	47	77	69	58	21	86	98	9	47	107	72
قطر	48	112	23	27	43	130	128	2	67	93	36
تونس	51	70	122	55	72	109	52	60	31	78	39
المغرب	87	39	83	97	156	109	115	78	37	83	69
مالطة	103	161	163	115	77	180	68	27	34	122	64
الكويت	104	152	133	59	90	130	80	11	112	119	94
لبنان	111	120	179	51	112	109	98	39	97	126	93
الأردن	119	117	111	41	104	170	170	35	57	133	113
مصر	128	50	149	105	105	86	147	148	83	156	146
اليمن	133	114	101	116	61	170	138	129	128	85	126
غزة والضفة الغربية	138	143	131	87	122	165	80	62	123	88	189
العراق	151	169	20	39	108	180	128	63	179	142	189
إيران	152	107	169	169	168	86	147	139	153	51	129
الجزائر	153	164	147	148	176	130	98	174	133	129	60
جيبوتي	160	127	157	144	133	180	182	66	60	163	147
سوريا	165	135	189	82	82	180	115	120	147	179	120
ليبيا	187	171	189	68	189	186	187	116	143	150	189

المصدر: تقرير البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال 2014"، تصنيف حسب البلدان قابل للتحميل المباشر على الرابط الموالي:

http://arabic.doingbusiness.org/custom-query#hReprtpreview

تاريخ الاطلاع: 2014/03/02.

حيث نلاحظ أن الإمارات العربية تترأس ترتيب الدول العربية وتُرتب في المرتبة 23 بين إجمالي الدول الداخلة في التقرير، حيث أدخلت الإمارات عدة إصلاحات على مناخ الأعمال، من بينها تسهيل توصيل الكهرباء من خلال إلغاء شرط عمليات التفتيش في الموقع، وتوفير الوقت اللازم لتوفير توصيلات جديدة، وجعلت نقل الملكية أسهل من خلال زيادة ساعات العمل في مكتب سجلات الأراضي وتخفيض رسوم النقل. بالإضافة لتعزيزها حماية المستثمرين من خلال إلزامية إفصاح أكبر لمعاملات الأطراف المعنية في التقرير السنوي والبورصة، والسماح بمقاضاة المديرين عندما تضر مثل هذه المعاملات الشركة.

وتأتي في المرتبة الثانية السعودية، التي تصنف دوليا في الترتيب 26، أما قطر فتصدرت الترتيب الخامس عربيا، حيث أجرت هذه الأخيرة تحسينات من خلال تسهيل عملية دفع الضرائب حيث ألغت بعض المتطلبات المرتبطة بضريبة الدخل على الشركات، أما المغرب المصنفة في المرتبة السابعة جعلت بدء النشاط التجاري أكثر سهولة عن طريق الحد من رسوم تسجيل الشركات، وجعلت نقل الملكية أسهل عن طريق تقليل الوقت اللازم لتسجيل عقد الانتقال في مصلحة الضرائب، بالإضافة لذلك، جعلت المغرب دفع الضرائب أسهل للشركات من خلال زيادة استخدام نظام الإيداع والدفع الإلكتروني لاشتراكات الضمان الاجتماعي.

بدورها قامت الكويت المصنفة في الترتيب التاسع، عززت حماية المستثمرين حيث سمحت للمساهمين الأقليين طلب تعيين مدقق حسابات لمراجعة أنشطة الشركة، لكن في المقابل جعلت بدء النشاط التجاري أكثر صعوبة من خلال زيادة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، حيث حسب ما جاء في تفصيل التقرير، أنه ومنذ عام 2005، نفذت 95% من اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إصلاحات تنظيمية للأعمال في المجالات التي يقيسها التقرير، حيث تم تسجيل 182 إصلاح، 23 منها أدرجتها مصر، تليها المملكة العربية السعودية بـ 19 إصلاح، أما المغرب فأدرجت 18 إصلاح، مما يعبر عن وجود إرادة حقيقة لأجل تحسين مناخ الأعمال وتسيير التعاملات التجارية، مما يعتبر مشجعا على المقاولاتية.

أما الجزائر، فنرى أنها تصنف ضمن أواخر الدول العربية من حيث إصلاح مناخ الأعمال وسهولة ممارستها، حيث تحتل المرتبة 17 على المستوى العربي، و153 دوليا، وإذا ما قارناها مع متوسط تحسين المناخ للمنطقة– منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا– ، نحصل على الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (08): مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بالجزائر
بالمقارنة مع متوسط مؤشرات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

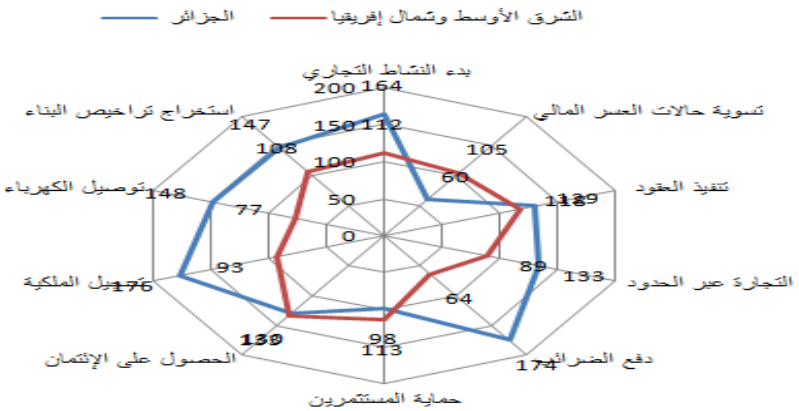

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على بيانات تقرير ممارسة الأعمال 2014

فكما نلاحظ، فالجزائر بعيدة نوعا ما عن متوسط معدلات منطقة شمال إفريقيا من حيث سهولة ممارسة الأعمال، ففي حين نجد أن المقاول في الجزائر يواجه عراقيل أكبر فيما يخص بدء النشاط، استخراج تراخيص البناء، الملكية، الكهرباء، وتكبر الفجوة أكثر فيما يخص دفع الضرائب، نجد أن هناك تحسن بالمقارنة مع المنطقة فيما يخص الحصول على الإئتمان، حماية المستثمرين وتسوية حالات العسر المالي، وحسب ما جاء في التقرير، فالجزائر لم تدرج أية إصلاحات في الفترة الأخيرة، لكن حسب المصادر الرسمية الجزائرية، فقد تم البدء الفعلي في تطبيق استخراج "السجل التجاري الإلكتروني" الذي حد من الظواهر البيروقراطية المصاحبة لمثل هذه العمليات وما ينجم عنها من آثار سلبية، وبالنظر لواقع المرأة المقاولة وخصوصيته، فنجد مثل هذه الإصلاحات من تخفيف إجراءات استخراج التراخيص المختلفة، واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تسوية المعاملات، كله من شأنه تعزيز ثقة النساء في قدراتهم ودفعهم أكثر لتسوية أعمالهم العالقة والسعي لتنمية مؤسساتهم.

IV. **2. موقع المرأة المقاولة من إصلاحات مناخ الأعمال**: كما رأينا من خلال تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، فنجده لا يقيس جميع نواحي الإصلاح في مجال الأعمال، بل يركز على عشرة معايير كما رأينا ذلك، يدرس من خلالها مدى إدراج التحسينات على مناخ الأعمال، وهو يدرس مختلف المؤشرات بشكل عام دون التخصص في تأثير ذلك على المرأة بشكل واضح.

لذلك ومن أجل الإحاطة بانعكاس مختلف الممارسات على نشاط المرأة المقاولة، بشكلٍ أحسن، خصص البنك الدولي تقرير آخر يسمى "المرأة الأعمال والقانون"، والذي يحاول التأكد من مدى استفادة النساء صاحبات الأعمال من نفس تحسينات مناخ الأعمال التي يستفيد منها نظيرها الرجل.

لذلك سنحاول من خلال هذا العنصر عرض نتائج هذا التقرير، وأهم التوصيات التي خرج بها:

- ماهية تقرير المرأة القانون والأعمال: يقيس هذا التقرير كيفية تمييز القوانين واللوائح والمؤسسات بين المرأة والرجل، بطريقة تؤثر على حوافز المرأة أو قدرتها على القيام بأنشطة الأعمال وإدارتها، ويحلل التقرير الفروق القانونية القائمة على أساس الجنس في 143 بلدا، مغطيا ستة مجالات:[43]
  - القدرة على الوصول إلى المؤسسات: وهو يقيس القدرة القانونية للمرأة على التفاعل مع الهيئات العامة والقطاع الخاص بنفس الطريقة كالرجال.
  - استخدام الممتلكات: يحلل هذا المؤشر قدره المرأة على الحصول على الملكية واستخدامها بناءا على أهليتها، لتملكها وإدراتها والتحكم فيها، ويزداد هذا المشكل خاصة في الدول النامية، حيث تعمل النساء في المشروعات الأسرية ويتوقف دخلهن على حرية الوصول إلى الممتلكات.
  - الحصول على الوظيفة: يقيم هذا المؤشر القيود المفروضة على عمل المرأة مثل حظر العمل ليلا أو العمل في صناعات معينة، بالإضافة للقوانين المتعلقة بإعانات الأمومة والأبوة المرتبطة بسن التقاعد.
  - التعامل مع الضرائب: يدرس هذا المؤشر الالتزامات الشخصية بضريبة الدخل، مع الأخذ في الاعتبار الإعتمادات والتخفيضات الضريبية المتاحة للمرأة مقارنة بالرجل.
  - تعزيز الإئتمان: يحدد هذا المؤشر العتبات الدنيا في القروض في مكاتب الإئتمان الخاصة والعامة، ويتعقب تلك التي تجمع معلومات عن مؤسسات التمويل المصغر.
  - اللجوء إلى المحاكم: بقيس مدى سهولة الوصول إلى العدالة، وتسوية المنازعات من حيث الوقت والتكلفة.

- عرض لنتائج التقرير: يظهر التقرير أنه عندما يحدث تمييز في الحقوق القانونية بين الرجل والمرأة يقل عدد النساء اللاتي يملكن مشاريع خاصة، ويزيد التفاوت في الدخل وهو استنتاج قد يؤدي إلى نظرة جديدة لمسألة تحسين الفرص الاقتصادية للمرأة، وما قد يترتب على ذلك من خفض نسبة الفقر في العالم[44].كما أظهر التقرير أن هناك 28 دولة فيها عشرة أوجه للتمييز القانوني أو أكثر بين حقوق الرجال والنساء، ونصف هذه الدول تقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منطقة تركز الدول العربية، حيث ترأست المرأة السعودية على قائمة الدول التي تحد قوانينها من الفرص الاقتصادية أمامها، تلتها المرأة الأردنية، ثم الموريتانية، والسودانية، ثم الإماراتية، فاليمنية، والعُمانية، والسورية، والمصرية، والفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، ثم اللبنانية، فالمغربية، والتونسية، والجزائرية، وتعد هذه الأخيرة الأكثر حظاً بين النساء العربيات من حيث الفوارق القانونية بينها وبين الرجل.مما يؤكد مجددا على وجود إرادة سياسية حقيقية في الجزائر لترقية دور المرأة الاقتصادي، عن طريق سن القوانين الموافقة لذلك، إلا أنه لا ننسى أن بعض مؤشرات التقرير تتنافى مع شريعتنا الإسلامية، حيث ما يعتبر فجوة عند الغرب، هو مسنون عندنا من الشرع.

كما أظهر التقرير أن هناك ارتباطا بين تدني معدلات المساواة بين الجنسين وبين انخفاض عدد النساء المشاركات في ملكية الشركات، بينما تتلازم السياسات التي تشجع المرأة على المشاركة وعلى الاستمرار ضمن قوة العمل مع المساواة الأكبر في الدخول. ورغم أن التقرير يعرض دلائل على تحسن الفرص الاقتصادية عالميا، فإنه يبين أنه بإمكان البلدان أن تفعل المزيد لضمان مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية.

- قراءة في إنعكاس مميزات مناخ الأعمال على ترقية المقاولة النسوية في الجزائر:من خلال عرض مختلف ما يميز مناخ الأعمال في الجزائر بناءا على التصنيف الدولي، فنرى أن هذا يعتبر أحد الأسباب المهمة التي تثني من عزيمة الشباب للتوجه نحو العمل لحسابهم الخاص وإنشاء مؤسساتهم فما بالك إذا كان المنشئ امرأة تنشط في بيئة عربية، لذلك يجب التفكير بشكل جدي للضغط على واضعي السياسات لتحسين مناخ الأعمال وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات لتشجيع حاملي المشاريع لتجسيد أفكارهم، ولما لا إجراءات تحفيزية لصالح النساء المقاولات لاستثمار تلك القوة الكامنة (خاصة من حاملي الشهادات) التي لم تنل فرصة لتستغل تكوينها بشكل مناسب، مع العلم أنه تم تعديل قانون الصفقات العمومية، لصالح دعم إنشاء المؤسسات المصغرة عبر الوطن ؛ حيث أن المادة 55 مكرر من هذا القانون تنص على وجوب تخصيص المصالح المتعاقدة نسبة 20 في المائة من المشاريع التي يقل غلافها المالي عن 12 مليون دج لفائدة المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار أجهزة التشغيل التي وضعتها الدولة والتي تتمثل في الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ؛ فمن شأن هذا الإجراء المساهمة بكيفية "فعالة" في تسريع وتيرة التنمية ودعم الاقتصاد الوطني حيث أن التعديلات التي مست هذا القانون تؤكد على أن المصالح المتعاقدة أصبحت ملزمة باللجوء إلى المناقصات الوطنية فيما يتعلق بإبرام الصفقات العمومية لفسح المجال أمام المؤسسات الوطنية للحصول على المشاريع.

ولكن يبقى القانون وقف التنفيذ إلى حين صدور نصوص تنظيمية تحدد الشروط التكميلية التي تحدد نوع المؤسسات التي يمكن أن تستفيد من القانون، وكيفية تفعيله على أرض الواقع.

خلاصة:

في الأخير نستطيع القول أن المرأة أثبتت وجودها في الحياة الاقتصادية وأكدت على دورها المهم، والذي لا يمكن تجاهله إذا أردنا الوصول إلى التنمية المستدامة، فالنساء وباعتبارهن يشكلن نصف المجتمع فلابد لدورهن أن يكون بارزا، وهذا ما أثبتته الدراسات التي تحاول رصد تأثير المرأة على التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة من خلال قيامها بتأسيس مشاريعها الخاصة، حيث استطاعت توفير مناصب شغل دائمة نسبيا من خلال عدم اكتفاءها بتجسيد فكرة المشروع فقط وتحقيق الأرباح بل هدفها هو تحقيق استدامة المشروع وإستمراريته، وهذا ما توصلنا إليه من عرض مختلف الإحصائيات وقراءة أهم التقارير الدولية المنجزة حول المقاولاتية النسوية.

وبعرضنا للتجربة الجزائرية، وجدنا أن المرأة المقاولة تحاول إثبات نفسها يوما عن يوم وهذا ما يؤكده تطور معدلات الإنشاء، إلا أن مناخ الأعمال في الجزائر لا يزال يشكل حجر عثر يعرقل سير الأعمال لكلا الجنسين، وبالرغم من مختلف التحسينات التي تحاول الجزائر إدراجها في كل مرة، إلا أن لم يحسن من مكانتها وترتيبها الدولي، بل صنفها في المراتب الأخيرة عربيا ومتأخرة دوليا.

وبالرغم من التعديلات المدرجة على قانون الصفقات العمومية كما رأينا ذلك، إلا أن التعديل المطلوب يتمثل في إصدار مرسوم جديد، يحدد من خلاله نسبة من الصفقات العمومية لصالح النساء المقاولات.

وليكون العمل منظم والنتائج فعالة، يجب أن تكون الجهود متكاثفة ومنظمة، ولا يتحقق ذلك إذا عملت كل إمرأة مقاولة لحالها بل يجب الانضمام لشبكات الأعمال، التي تعمل كجماعات ضغط[45] على واضعي السياسات من أجل تحسين مناخ الأعمال وتوحيد المطالب التي من شأنها خدمة المرأة المقاولة ومساعدتها على النجاح في السوق والحصول على المعلومات المناسبة لنشاطها.

و لترقية دور المرأة المقاولة، بالإمكان تنصيب غرف تجارية خاصة بالنساء، تشجيع شبكات الأعمال والمساهمة في انتشارها الجغرافي ؛ تقديم امتيازات جبائية للنساء المقاولات الحاملات لمشاريع كثيفة رأس المال الفكري كإجراء تحفيزي لجلب فئة المتخرجات الجامعيات واستغلال خزانهن الفكري ؛ تنظيم أبواب مفتوحة على مستوى الغرف التجارية لزيادة توعية المقاولات حول الخيارات التمويلية المتاحة، وفرص الاستفادة منها ؛ استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال كوسيلة لربط مختلف المقاولات على المستوى الوطني، لتسهيل تبادل الخبرات والمعلومات ؛ تنشيط حملات توعية وتعريف بالامتيازات التي يمكن أن تستفيد منها المرأة المقاولة في حالة تسجيل نشاطها غير المصرح بشكل رسمي ؛ تنظيم دورات تكوينية وحملات تحسيسية لصالح النساء حاملات المشاريع عن طريق الغرف التجارية وتفعيل برامج التعاون الدولية.

وتبقى الإرادة هي الدافع الأساسي لتوجه المرأة لإنشاء مشاريعها الخاصة، ويتم تعزيزها في حال وجود مناخ أعمال مشجع على المقاولاتية.

الهوامش و المراجع المعتمدة:

[1] Voir: Christian Bruyat , création d'entreprise: contribution Epstémologiques et modélisation", thèse de doctorat ès science de gestion (France : université Pierre Mendés ex-Grenoble II, 1993) , p.32 .

[2] Rapport du groupe-conseil sur l'entrepreneuriat féminin :" Les défis des entrepreneures", Quebec,2000, P.9.

[3] شلوف فريدة ، المرأة المقاولة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة ، الجزائر، 2009، ص 12.

[4] Constantinidis Christina et Cornet Annie, "Les femmes repreneuses d'une entreprise familiale : Difficulté et stratégies", Le 8éme congrès international Francophone (CIFE PME) : L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales (Suisse : 25-26-27 octobre2006), p.6.

[5] سلامي منيرة:" التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2008، ص ص 33-39.

[*] هو أستاذ في مدرسة الإدارة التجارية بجامعة Damouth.

[6] Diane Chamberlin Starcher, " Femmes entrepreneurs : catalyseurs de transformation", d'après EBBF : The European Baha I Business Forum., traduction française : Pierre Spierckel, Paris, 1996 , p .16.

[7] AMAPPE et OXFAM –QUEBEC Avec le soutien de l'UNIFEM, Etude d'identification d'activités économiques potentielles pour les femmes au Maroc : Etude pilote dans les provinces de Tétouan, Chefchaouen et Ifrane", (Maroc : 2001), pp. 18-28.

[8] مع العلم أن رأس المال البشري يتكون من المعارف والقدرات التي تساعد الأفراد على اكتشاف واستغلال الفرص. لذا، تختلف استعدادات الأفراد في اكتشاف واستغلال الفرص حسب مستوى رأس المال البشري، وذلك من ناحية الحصول على مختلف المعلومات وطرق تحليلها المختلفة

[9] بمعنى أن الشخص يتأثر أكثر بوالديه، حيث أثبتت الدراسات أن البنت تتأثر أكثر إذا كانت الوالدة تعمل لحسابها الخاص، ونفس الشيء بالنسبة للرجل حيث يتأثر أكثر بعمل والده.

[10] Voir : RAPPORT DE LA QUATRIÈME CONFÉRENCE MONDIALE SUR LES FEMMES : Beijing, 4-15 septembre 1995, Nations Unies; New York, 1996

[11] "L'observatoire Fiducial de l'entrepreneuriat féminin ", France, Janvier 2006, p.9.

♣ Global entrepreneurship monitor ; 1999 حيث تقام دراسات سنوية حول المقاولة النسوية وذلك منذ سنة

12 Rapport de l' OCDE : " Entrepreneuriat Féminin : Questions et action à mener ", D'après la 2éme conférence de l'OCDE des ministres en charge des petites et moyennes entreprises (PME) titrée : Promouvoir l'entrepreneuriat et les PME innovantes dans une économie mondiale : Vers une mondialisation plus responsable et mieux partagée, (Istanbul Turquie : 3-5 juin 2004), pp.12-13.

[13] Rapport de l' OCDE, Op.Cit., p.16.

[14] Programme de promotion de l'emploi par le développement des petites entreprises (SEED) ; "L'entrepreneuriat féminin dans les îles de l'océan indien ", Bureau international du travail Genève et Bureau de l'OIT à Antananarivo, pp.4-5.

[15] Global entrepreneurship monitor, "2012 women's Report", Publié en 2013.

[16] لمزيد من التفصيل أنظر المرسوم التنفيذي رقم 94-188 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 44 ، الصادر في 27 جويلية 1994 ، ص 5 .

[17] المرسوم التنفيذي رقم 96-296 ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 52 ، الصادر في 11 سبتمبر 1996 ، ص 12 .

[18] الأمر التشريعي رقم 01-03 ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 47 ، الصادر في 22 أوت 2001 ، ص 4 .

[19] المرسوم التنفيذي رقم 02-373 ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 74 ، الصادر في 13 نوفمبر 2002 ، ص 13 .

[20] المرسوم التنفيذي رقم 03-80 ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 13 ، الصادر في 26 فيفري 2003 ، ص 21 .

[21] المرسوم التنفيذي رقم 04-14 ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 06 ، الصادر في 25 جانفي 2004 ، ص 8 .

[22] مع العلم أنه تم في 22 مارس 2011 إعادة النظر في شروط الاستفادة من قروض الوكالة، وذلك قصد استقطاب العديد من حاملي المشاريع.

[23] المرسوم التنفيذي رقم 05-165 ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 32 ، الصادر في 4 ماي 2005 ، ص 28 .

[24] الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، (تاريخ الإطلاع: 2013/03/14) http://www.aniref.dz .

[25] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **المرسوم التنفيذي رقم 78 / 03 المؤرخ في25/02/2003 يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات** ، العدد 13، ص 14.

[26] المرسوم التنفيذي رقم 03-79 ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 13، الصادر في 26 فيفري 2003 ، ص 18 .

[27] Voir: Ministère de l'industrie, les petites et moyennes entreprises et la promotion d'investissement ; " catalogue des associations professionnelles et des organisations patronales et syndicales à caractère économique"; Document de travail N° 25, Avril 2011.

[28] Pour plus de détails, voir le lien suivant : www.ceimi.org/.

[29] وهنا نتحدث عن الجمعيات ذات الصيت العالي، والناشطة على التراب الوطني، لأنه إذا احتسبنا الجمعيات المحلية÷ فعددها أكثر بكثير.

[30] SEVE: abréviation de : Savoir et Vouloir Entreprendre.

[31] Le site official de l'association des femmes Algériennes chefs d'entreprises, accessible sur le lien suivant: http://www.sevedz.com/#!prsentation/c1pfe , consulté le 27/02/2014.

[32] Idem.

[33] Pour plus d'information sur l'association, voir; Ministère de l'industrie, les petites et moyennes entreprises et la promotion d'investissement ; " catalogue des associations professionnelles et des organisations patronales et syndicales à caractère économique"; Op-Cit, Avril 2011.

[34] AME :association des Algériennes Managers et Entrepreneurs.

[35] Site officiel de l' association des Algériennes Managers et Entrepreneurs; http://ame-dz.net/index.php?option=com_content&view=article&id=72&Itemid=490&lang=fr, site consulté le: 27/02/2014.

[36] حيث حصل لي الشرف المساهمة مع الجمعية باعتباري عضوة فيها، وذلك في عدة ندوات ومؤتمرات حول المقاولاتية النسوية، أذكر منها الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية النسوية بجوان 2009، مؤتمر دولي حول المقاولاتية النسوية الذي تدخل في إطار برنامج السفراء CAP 2011 سنة 2011 ؛ بالاضافة لعقد سلسلة من اللقاءات الجهوية في كل من غرداية ب 7 مارس 2013، وآخرها بتاريخ كتابة هذه الأسطر كان بوهران بـ 31 أكتوبر 2013.

[37] Voir: Centre national du registre du commerce, "la création d' entreprises en Algérie statistiques 2010", CNRC, édition avril 2011, P 60, document téléchargeable sur le site du CNRC accédé sur: http://www.cnrc.org.dz/ar/src/documents.php?page=1, page consulté le 21/03/2013 à 23h45.

[38] La femme est la propriétaire et la gérante en même temps, pas seulement des prête noms.

[39] Global entrepreneurship monitor, "2013 Global report", Op-Cit, P.33.

[40] البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، مرجع سبق ذكره، ص 2.

[41] البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، طبعة 2013.

[42] لمزيد من التفصيل، أنظر قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، على الرابط الموالي:

http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/entrepreneurship. تاريخ الاطلاع: 2014/03/13.

[43] البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، مرجع سبق ذكره، ص 2-3.

[44] وكالة أخبار المرأة، "تقرير البنك الدولي عن النساء وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2014، مقال منشور على الرابط الموالي:

http://wonews.net/ar/index.php?act=post&id=7505 ، تاريخ الاطلاع: 2014/05/07.

[45] وهي ما يطلق عليها باللغة الفرنسية: **L'Action du plaidoyer**.